Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of law and political sciences
Master 2 field - section 1

English legal Nomenclature
Lexus Metandus
Program
Teacher Dr Debih Hatem

Door 1

مبدأ سيادة القانون

ترجمة مصطلحات الوثيقة إلى اللغة العربية

ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح
نقص-غياب	the lack	تتبنى	embrace	سطوة	ascendancy
باستمرار	constantly	الوضوح	intelligibility	احتمالية	prospectivity
تسند	assigns	الاتساق-التناسق	consistency	يستخف-يستهين	disparage
مزعومة	allegedly	الإجرائية	practicability	الحط من شأن-إضعاف	the debasement
التبرير	the vindication	التطابق-التماثل	congruence	يقوض	undermine
التقييم-التقدير	assessment	الغموض-الإبهام	obscurity	الصادرة عن	issued
يطالب	clamours	طعون واهية	spurious appeals	القابلية للتنبؤ	predictability
يكافح	struggle	النتيجة	the upshot	التبادلية	reciprocity
معقول	plausible	نزيهة-محايدة	impartial	أغلبية مهيمنة	a domineering majority
يعارض-يخالف	exhibits	مستشار-ممثل قانوني	counsel	منع- وقف-كبح	to preclude
صراع	grappling	الشهود	witnesses	سن التشريعات	enactments
		تتوصل إلى حكم أو قرار للفصل في قضية	reaches	يحل محل	to supersede
		تستجيب-توافق	responsive	متباين- متفاوت	disparate

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

شرح ملخص للوثيقة بالعربية

يجب التمييز بين عبارة "الحكم عن طريق القانون" وعبارة "سيادة القانون". يتم استخدام العبارة الأخيرة لتعيين قاعدة قانونية معينة مثل القاعدة ضد الأبدية أو القاعدة التي تنص على أنه يتعين علينا دفع ضرائبنا بحلول تاريخ معين. هذه هي قواعد القانون ، لكن سيادة القانون هي أحد المثل العليا لأخلاقنا السياسية وهي تشير إلى سطوة القانون على هذا النحو ومؤسسات النظام القانوني في نظام الحكم.

تشتمل سيادة القانون على عدد من المبادئ ذات الطابع الرسمي والإجرائي، وتتناول الطريقة التي يُحكم بها المجتمع. تتعلق المبادئ الرسمية بعمومية ووضوح ودعاية واستقرار واستشراف المعايير التي تحكم المجتمع. تتعلق المبادئ الإجرائية بالعمليات، التي يتم من خلالها إدارة هذه القواعد ، والمؤسسات مثل المحاكم والسلطة القضائية المستقلة التي تتطلبها إدارتها. كما تشتمل سيادة القانون أيضًا على مُثُل موضوعية معينة مثل افتراض الحرية واحترام حقوق الملكية الخاصة. لكن هذه أكثر إثارة للجدل. وبالفعل، كما سنرى، هناك قدر كبير من الجدل حول ما تتطلبه سيادة القانون.

يعد مبدأ سيادة القانون عنصرا من عناصر الدولة القانونية، وهو مظهر من مظاهر الأساسية للدولة الحديثة. ويتجسد بخضوع كل سلطة من سلطات الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) لمبادئ القانون، وكذلك التزام الإفراد بحدود القواعد القانونية، فلا يجوز ممارسة أي عمل إلا وفقا لحكم وسيادة القانون، يترتب على ذلك التزام كل فرد في المجتمع بمراعاة حقوق الآخرين.

غير أن الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان وهذا المبدأ يفترض إن يكون المبدأ ذاته يهدف إلى احترام تلك الحقوق وحمايتها وكفالتة تطبيقها، بمعنى أخر لا قيمة عملية لمبدأ سيادة القانون إذا كان القانون نفسه لا يحترم حقوق الإنسان.

ولكي يضمن هذا المبدأ ،ويؤدي دوره الفعال في ضمان حقوق الإنسان يجب مراعاة ما يأتي:

-أن كل تقيد للحقوق التي يكفلها القانون يجب أن يستند إلى قانون ، والقانون يجب أن يستند إلى دستور وهذا ما يجب أن ينطبق على الأنظمة واللوائح التي يجب أن تستند إلى قانون.

-أن سيادة القانون لا تعني وجود قانون فقط أي مجرد وجوده بوصفه قواعد عامة ، بغض النظر عن محتواه فللأنظمة الدكتاتورية أيضا قوانينها .إذن لا يصح التحدث عن سيادة القانون بلا مضمون قانوني يضمن حقوق الإنسان.

-أن توجد ضمانات تكفل مبدأ سيادة القانون والالتزام به و من أهم هذه الضمانات استقلال القضاء وحمايته.

-أن تطبيق المساواة بجميع صورها يتطلب درجة من الوعي والنضج الفكري فالمهم عند النص على مبدأ المساواة هو مضمون هذه المساواة وكيفية تحققها عمليا.

أما الضمانة الاخرى التي تضمن حقوق وحريات الافراد فهي مبدا الفصل بين السلطات والذي يعد من النظريات الرائدة والمهمة في القانون الدستوري، وترجع أهمية هذا المبدأ إلى كونه الوسيلة الضامنة لمنع تركيز السلطة ذلك المفهوم الذي ساد طوال فترة العصور القديمة، ولارتباط هذا المبدأ بغيره من المبادئ الدستورية التي تشكل عماد الدولة القانونية ،أسوة بمبدأ سيادة القانون، حيث انبثق عن فكرة تفتيت السلطة إلى هيئات متعددة مفهوم الفصل بين السلطات بوصفه وسيلة لتحديد العلاقة بين الهيئات المذكورة، ومن ثم ضمان حقوق الإفراد وحرياتهم عن طريق هذا التحديد.

ولا يقصد بهذا المبدأ إن تكون السلطات منعزلة الواحدة عن الأخرى، وإنما يقصد به حسب التعبير الشائع (الفصل المرن) من حيث ضرورة تعاون السلطات وتفاهمها. ولقد أشارت معظم الدساتير إلى هذا المبدأ صراحة، كما أشارت بعض الدساتير إلى هذا المبدأ ضمنيا وذلك عن طريق توزيع عمل السلطات في الدولة.

سيادة القانون والحكم عن طريق القانون

يميز بعض المنظرين بين سيادة القانون وما يسمونه حكم القانون. يعتدون بالأول ويقللون من شأن الآخر. يفترض بسيادة القانون أن تعلي القانون على السياسة، الفكرة هي أن القانون يجب أن يقف فوق كل شخص أو هيئة ذات نفوذ. في المقابل، يشير حكم القانون إلى الاستخدام الفعال للقانون كأداة للسلطة السياسية، ما يعني أن الدولة تستخدم القانون للسيطرة على مواطنيها ولكنها لا تحاول أبدًا السماح باستخدام القانون للسيطرة على الدولة، يرتبط الحكم عن طريق القانون بإضعاف الشرعية من قبل الأنظمة الاستبدادية، في الصين الحديثة على سبيل المثال.

قد يُنظر إلى توماس هوبز على أنه مُنظِّر للحكم عن طريق القانون، في مجتمع يختلف أعضاؤه حول الملكية، كان يعتقد أنه من المفيد تحقيق السلام لسيادة المجتمع لوضع بعض القواعد المشتركة لجميع الأفراد، والإعلان عنها علنًا ، بحيث يعرف كل فرد ما يمكن تسميته الآخر، لكن هوبز اعتقد أيضًا أن ذلك من شأنه أن يقوض السلام - بل إنه سيقوض بالفعل منطق السيادة - لكي يلتزم سان القانون النهائي بالقوانين التي يطبقها على رعاياه.

ومع ذلك، قد لا يكون التمييز واضحًا للغاية. حتى الحكم بموجب القانون يبدو أنه يعني ضمناً أن الحكام يقبلون شيئًا مثل النظام الرسمي للشرعية. ما لم تكن الأوامر الصادرة عن الدولة عامة وواضحة ومستقبلية وعلنية ومستقرة نسبيًا، فإن الدولة لا تحكم بموجب القانون. لذا فإن هذه النسخة الفضفاضة من الشرعية لا تزال لها أهمية أخلاقية من حيث الاحترام الذي تدفعه لحاجة الإنسان إلى الوضوح والقدرة على التنبؤ. حكم

القانون "يمكن أن يكون وسيلة الحكومة لتحقيق الاستقرار وتأمين التوقعات". حتى إذا ظل استخدامه مفيدًا لأغراض الدولة ، فإنه ينطوي على ما أسماه Lon Fuller رابطة المعاملة بالمثل مع أغراض أولئك الذين يخضعون للحكم: يتم التأكد من أن القواعد الصادرة هي تلك التي سيتم استخدامها لتقييم تصرفاتهم.

بعض الفقهاء الذين يحافظون على التناقض بين حكم القانون وسيادة القانون لديهم أجندة أكثر طموحًا. إنهم يأخذون على محمل الجد الفكرة القديمة القائلة بأنه قد تحكمنا قوانين وليس أشخاص. قد يتساءل المرء: كيف يفترض أن يحدث ذلك؟ بعد كل شيء ، القانون يسنه أشخاص ، ويفسره أشخاص ويطبقه أشخاص. لا يمكن لهذا القانون أن يحكمنا بنفسه بدون مساعدة بشرية ، يعتقد الفقهاء الذين يقارنون بين حكم القانون وسيادة القانون أنه يمكنهم القيام بهذا العمل من خلال التركيز على القوانين التي تكون أصولها البشرية بطريقة ما منتشرة أو قديمة.

نحن لا نتحدث هنا بالضرورة عن القانون الطبيعي ، ولكن ربما عن شيء مثل القانون العرفي أو القانون العام ، القانون الذي ليس من الواضح أنه نتاج من أعلى إلى أسفل من واضعي القانون. ينمو القانون العام ويتطور وفق قوته الخاصة، ولا داعي لأن يُنظر إليه على أنه أداة يتحكم بها بعض الأشخاص في أشخاص آخرين. لا شك أن هناك الكثير من الأساطير في هذا. إن النظرة الأكثر واقعية للقانون العام تتطابق مع الحكم المتعمد والتعسفي لكيان جيريمي بنثام الذي أطلق عليه تسمية "القاضي وشركاؤه". ولكن يبقى صحيحًا أن العنصر البشري منتشر في هذا النوع من النظام، وفي أي وقت يكون القانون الذي يظهر نتيجة لعمل العديد من الأشخاص وليس نتاجًا مقصودًا لأغلبية مسيطرة تحكمنا من المركز التشريعي للدولة.

لا أحد يشك في أن التشريع يمكن أن يقوض في بعض الأحيان سيادة القانون ، من خلال الادعاء على سبيل المثال بحذف المساءلة القانونية من مجموعة من الإجراءات الرسمية أو منع إمكانية الرقابة القضائية على الإجراءات التنفيذية. لكن هذه ليست مشكلة التشريع في حد ذاته ؛ بل هو مصدر قلق بشأن محتوى تشريعات معينة، كما يمكن أيضًا أن يُنظر للحكم من قبل القضاة أحيانًا على أنه نفس النوع من الحكم من قبل مجموعة أشخاص والذي من المفترض أن يحل محل سيادة القانون.

المتطلبات الشكلية والإجرائية والموضوعية:

إن منظري مبدأ سيادة القانون مولعون بمحاولة إظهار صورة حسنة للمبادئ التي يتضمنها. هذه المبادئ من أنواع متباينة، والتي يمكن تقسيمها إلى مبادئ تتناول الجوانب الرسمية؛ المبادئ التي تتناول الجوانب الإجرائية ؛ والمبادئ التي تتبنى بعض القيم الجوهرية.

الجوانب الشكلية

وأشهرها ثمانية مبادئ رسمية لـ "الأخلاق الداخلية للقانون" لكاتبها لون فولر ؛ وكذا الفقيه جوزيف راز: العمومية، العلنية؛ الوضوح الاحتمالية، التناسق؛ استقرار العملية والتطابق. هذه المبادئ رسمية ، لأنها تتعلق بشكل القواعد التي يتم تطبيقها على سلوكنا.

لذلك فإن اشتراط أن تكون القوانين عامة في طابعها، بدلاً من أن تستهدف أفرادًا معينين، هو مجرد شكلية تتوافق مع التمييز العنصري البغيض فيما يخص الجوهر، فعلى سبيل المثال معيار "الشخص المنحدر من أصل أفريقي يجب أن يجلس في الجزء الخلفي من أي حافلة عامة يركبها" تصرف سائد لدى العنصريين، فالمطلب الرسمي للعمومية لا يضمن العدالة؛ لكن هذا يعكس جزئيًا حقيقة أن العدالة وسيادة القانون تعملان كمعيارين منفصلين لتقييم النظام السياسي.

العمومية سمة مهمة بالنسبة للشرعية تنعكس في المدى الطويل على النفور الدستوري لمشروع "بيلز وف اتايندر"(معاقبة المذنبين دون محاكمة) ، بالطبع لا يمكن للقانون أن يسري بدون أوامر معينة، ولكن عادة ما يؤخذ شرط العمومية على أنه يعني "سن قوانين معينة يجب أن يسترشد بقواعد عامة مستقرة نسبيًا"، يجب أن تسري هذه القواعد بشكل حيادي وغير شخصي.

شرط الوضوح مهم أيضا في هذا الصدد، يجب أن تكون القوانين عامة ليس فقط بمعنى الإصدار الفعلي ولكن أيضًا بمعنى إمكانية الوصول إليها وبشكل واضح، صحيح أن الكثير من القوانين الحديثة تقنية بحتة بالضرورة تقتضي من الشخص العادي غالبًا طلب مشورة مهنية حول ما يتطلبه القانون منه. كما أن سيادة القانون تتطلب أن تكون هناك مهنة مختصة متاحة لتقديم مثل هذه المشورة وأن القانون يجب أن يكون على نحو يتيح للمهنيين على الأقل الحصول على صورة موثوقة للقانون. في القرن التاسع عشر ، انتقد جيريمي بينثام القانون العرفي بشكل عام والقانون العام على وجه الخصوص، لفشله في تلبية هذا المطلب، فقد كانت مصادر القانون يكتنفها الغموض وعلى الرغم من وجود طعون واهية ، إلا أن العديد من القوانين تم إنشاؤها من قبل القضاة أثناء فصلهم في الدعاوى المعروضة عليهم.

الجوانب الإجرائية

يجب أن نكمل قائمة الخصائص الشكلية هذه بقائمة من المبادئ الإجرائية أيضًا، والتي لا غنى عنها أيضًا لسيادة القانون. قد نقول إنه لا ينبغي فرض أي عقوبة على أي شخص من قبل الحكومة إلا نتيجة الإجراءات التي تنطوي على:

أ. جلسة استماع من قبل محكمة محايدة ومستقلة تكون مطلوبة لإدارة القواعد القانونية القائمة على أساس العرض الرسمي للأدلة والحجج ؛

ب. الحق في أن يمثله محام في جلسة الاستماع هذه؛

ج. الحق في الحضور ، ومواجهة واستجواب الشهود ، وتقديم حجة قانونية حول تأثير الأدلة ومختلف القواعد القانونية ذات الصلة بالقضية ؛

د. الحق في معرفة تسبيب المحكمة عند وصولها إلى قرارها ، والتي تستجيب للأدلة والحجج المعروضة عليها.

يمكن القول أن مثل هذه المبادئ الإجرائية لها أهمية كبيرة في استيعاب الشخص العادي لسيادة القانون أكثر من المعايير الرسمية المذكورة سابقًا. عندما شعر الناس بالقلق من أن مرفق الاعتقال الأمريكي في خليج غوانتانامو من عام 2003 حتى الوقت الحاضر كان "نقطة سوداء" بقدر ما يتعلق الأمر بالشرعية ، كان الافتقار إلى هذه الحقوق الإجرائية بالتحديد هو ما يثير قلقهم. ما طالب به المعتقلون، باسم سيادة القانون، كان فرصة للمثول أمام محكمة قانونية مناسبة، لمواجهة الأدلة ضدهم والرد عليها، ولتمثيلهم حتى يمكن شرح جانبهم من القصة. لا شك أن نزاهة هذه الإجراءات ستعتمد جزئيًا على الخصائص الشكلية للقواعد القانونية التي كان من المفترض أن تحكم احتجازهم، والتي يمكن أن تثير التساؤلات حول تطبيقها في قضيتهم في الجلسات التي طالبوا بها. من الصعب رفع قضية في جلسة استماع إذا كانت القوانين التي تحكم الاحتجاز سرية أو غير محددة أو تتغير باستمرار. ومع ذلك، ما زلنا نفتقد بُعدًا مهمًا بالكامل من نموذج سيادة القانون إذا لم نركز أيضًا على المتطلبات الإجرائية نفسها والتي، كما كانت، تعطي الجانب الرسمي من سيادة القانون هذا النفوذ.

بعض المتطلبات الإجرائية هي أيضًا ذات طابع مؤسسي: يجب أن تكون هناك محاكم ويجب أن يكون هناك قضاة يتم ضمان استقلالهم عن الفروع الأخرى للحكومة. يرتبط هذا الجانب من سيادة القانون بالمبدأ الدستوري لفصل السلطات. في بعض الأحيان يتم تبرير هذا المبدأ ببساطة على أساس أنه من غير المنطقي أن تتركز السلطة مؤسسياً في يد فئة واحدة لكن لها أيضًا مبررًا لسيادة القانون بقدر ما يعطي أهمية واضحة لمراحل متميزة في سن القوانين وتطبيقها.

النظريات الموضوعية

على الرغم من أن العديد من الفقهاء يتبعون نظرية جوزيف راز في اعتبار أن سيادة القانون هو نموذج شكلي / إجرائي بحت ، يركز آخرون على إضافة بُعد أكثر جوهرية، فهم لا يعتقدون أنه من الممكن فصل مُثلنا السياسية بشكل حاد بالطريقة التي يفترضها جوزيف راز. غالبًا ما يقال إن العمومية تحتوي على بذرة العدالة، حيث يشير الاستقرار، والدعاية، والوضوح، والتطلع إلى وجود علاقة أساسية بين سيادة القانون وشروط الحرية. ومع ذلك، يجب أن نكون حريصين على التمييز بين المتطلبات الموضوعية المزعومة لسيادة القانون وتحديد القيم الأعمق التي تكمن وراء المثالية وتحفزها حتى في متطلباتها الشكلية والإجرائية.

يعتقد بعض الفقهاء أن هناك تقاربًا خاصًا بين سيادة القانون وإثبات الملكية الخاصة ودعمها، يقول رونالد كاس إن "أحد الجوانب الحاسمة للالتزام بسيادة القانون هو تعريف حقوق الملكية وحمايتها."

يرى آخرون على غرار ريتشارد إبستين أنه "من الناحية التحليلية، فإن سيادة القانون هو مفهوم منفصل عن الملكية الخاصة". لكنهم يعتقدون مع ذلك أنه يمكن إقامة صلة عرضية بين سيادة القانون والملكية الخاصة من خلال إظهار أن أشكال التنظيم التي يهتم بها المدافعون عن الملكية الخاصة تميل إلى أن تكون شكلا من التنظيمات التي تحكم سيادة القانون في مفهوم أكثر صرامة.

من ناحية أخرى ، كما رأينا ، اشتهر جوزيف راز بإصراره على أن "سيادة القانون هي مجرد واحدة من الفضائل التي قد يمتلكها النظام القانوني والتي من خلالها يجب الحكم عليه" ، وأنه لا ينبغي أن نحاول فيها قراءة اعتبارات أخرى حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، يقول توم بينغهام في كتابه عن سيادة القانون ردًا على جوزيف راز: " إن هذه الاعتبارات تُفهم بشكل أفضل على أنها أبعاد مستقلة للتقييم".

يبدو ذلك كإشارة تحليلية. بمجرد أن نتيح إمكانية أن يكون لسيادة القانون بُعد موضوعي ، فإننا نبدأ نوعًا من المنافسة يطالب فيها الجميع بإدراج نموذجهم السياسي المفضل كبُعد جوهري لسيادة القانون. أولئك الذين يفضلون حقوق الملكية واقتصاد السوق سوف يتدافعون لتمييز قيمهم المفضلة في هذا الصدد، وهو ما سيفعله أولئك الذين يفضلون حقوق الإنسان ، أو أولئك الذين يفضلون المشاركة الديمقراطية، أو أولئك الذين يفضلون الحريات المدنية أو العدالة الاجتماعية، من المرجح أن تكون النتيجة تراجعًا عامًا في التعبير السياسي، حيث يكافح الناس لاستخدام نفس المصطلح للتعبير عن مُثُل متباينة.

سيادة القانون ومفهوم القانون

وأخيراً سؤال تحليلي: ما العلاقة بين سيادة القانون ومفهوم القانون؟ يمكن جعل القضية مثيرة للجدل، ولا ريب في الجمع بينهما. يمكن استيعاب مفهوم القانون على أنه يشمل العناصر الأساسية للشرعية، على الرغم من أن هذا التعريف يبدو أقل معقولية كلما كان مفهوم سيادة القانون أكثر موضوعية. في هذا الصدد، لا يعتبر نظام الحوكمة قانونًا ما لم يُظهر الأشكال والعمليات المميزة التي نربطها بالشرعية. وإلا فإننا نفقد إحساسنا بالتميز المؤسسي للقانون كطريقة لحكم المجتمع. رأينا سابقًا أن Lon Fuller تصور ارتباطًا على هذا المنوال. لذلك، في أعماله اللاحقة مثلما فعل رونالد دوركين. حيث طلب أن ننظر في موقف يتصارع فيه القضاة والمحامون مع قضايا صعبة تتعلق بالتفسير أو مع المعضلات الصعبة التي تطرحها مصادر القانون المتعددة. وقال إنه في مثل هذه الحالات، يمكن أن نقول إن ما هو متطلب كمسألة قانونية قد يختلف عما هو متطلب كمسألة عدالة.

هذا فصل مألوف (حتى لو اعتقد دوركين أنه أضيق وأكثر ضبابية مما يعتقده الوضعيون القانونيون). لكنه قال ، ليس من المنطقي أن نقول أن ما هو متطلب كمسألة قانونية أو احترام لسيادة القانون كان مختلفًا عن الحل القانوني لهذه القضية. لمعرفة الحل القانوني، يتعين علينا معالجة

المواد القانونية المختلفة بدقة في ضوء التزامنا بالشرعية. مفهوم الشرعية هو حساب عام لكيفية تحديد الادعاءات المعينة الصحيحة. يمكننا أن نفهم القليل من الشرعية أو القانون إذا أنكرنا هذه العلاقة بينهما.

ومع ذلك ، هذا ليس الموقف النهائي، وفقًا لجوزيف راز وآخرين ، لا يمكننا فهم ماهية سيادة القانون ما لم نستوعب بالفعل وبشكل مستقل ماهية القانون والإشكالات التي من المحتمل أن يتسبب فيها القانون والتي تحاول سيادة القانون منعها. في هذا الصدد ، تمثل الشرعية مجموعة معينة من المخاوف بشأن القانون التي ظهرت في حضارتنا. إن حقيقة أن هذه الاهتمامات أخلاقية في طبيعتها بلا شك - على الرغم من أنها ليست اهتمامات أخلاقية شاملة - تعني أنه من الأفضل النظر في فصلها عن مفهوم القانون نفسه، خوفًا من إدخال عنصر أخلاقي في هذا المفهوم.

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

Dr. Debih Hatem